المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/07/2013

نالا حصة الأسد من غلاف مالي يفوق مليار وربع مليار درهم

اليزمي والهيبة أكبر المستفيدين من دعم أوربا لـ«الربيع المغربي»

إدريس اليزمي

■ الرباط يونس مسكين■

كشفت بيانات جديدة، أصدرتها بعثة الاتحاد الأوربي في المغرب، حول الدعم المالي الذي خصّصه الأوربيون لدعم الدول التي شهدت تحولات سياسية خلال ما يعرف بالربيع العربي، عن أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، في صدارة المؤسسات التي استفادت من الدعم المالي الذي رصده الاتحاد الأوربي برسم الفترة ما بين 2011 و2013.

ويبلغ إجمالي الغلاف المالي الذي خصّصه الاتحاد الأوربي للمغرب، ضمن برنامج «الربيع»، أكثر من مليار وربع مليار درهم، حيث بلغت المخصصات السابقة التي استفاد منها المغرب حتى الآن، 880 مليون درهما، فيما كشف السفير الأوربي الجديد في المغرب، روبرت جوي، عن تخصيص دفعة ثانية من هذا الدعم، تقدّر بقرابة 400 مليون درهم من أجل « دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل». البرنامج الذي يعمل على تمويل مشاريع مرتبطة بالتحول الديمقراطي وتعزيز المؤسسات، وكذلك النمو والتطور الاقتصادي المستدام والشامل، كان قد حظي بميزانية إجمالية تبلغ قيمتها 500 مليون أورو، رصدها الاتحاد الأوربي عام 2011، لدعم الدول التي دخلت في مراحل من التحول السياسي عقب اندلاع ثورة الياسمين في تونس، ومساعدة هذه الدول، ومنها المغرب، على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في اندلاع ثورات الربيع العربي.

السفير الأوربي روبرت جوي قال إن المغرب، باعتباره شريكا مفضلا لدى الاتحاد الأوربي، «أنا متأكد من أنه سيستفيد من هذا الدعم الذي جاء ليكمّل برنامج تعاوننا المهم». وأضاف الدبلوماسي البريطاني، الذي التحق مؤخرا بالرباط متوليا مسؤولية البعثة الأوربية، أن هذا الدعم يعبّر عن ثقة المؤسسات الأوربية في التزام المملكة بمسار الدمقرطة والإصلاح، كما يأتي اعترافا بالتقدم الملموس في الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي.

وبعدما أوضح أن المغرب استفاد من قرابة ثلث الغلاف المالي الإجمالي الذي رصده الأوربيون، في إطار برنامج «الربيع»، قال إن العملية مكنت من تقديم دعم مالي لكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يرأسه إدريس اليزمي، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان التي يتولاها المحجوب الهيبة، فيما توزع باقي الدعم على برامج للصحة في العالم القروي وبرامج للتشغيل ومحاربة الأمية.

اليزمي والهيبة أكبر المستفيدين المغاربة من دعم أوربا لـ«الربيع المغربي»

نالا حصة الأسد من غلاف مالي يفوق مليارا وربع مليار درهم

■ الرباط يونس مسكين ■

احتل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان الصدارة في لائحة الجهات التي استفادت من برنامج «الربيع»، الذي يخصص بموجبه الاتحاد الأوربي دعما للدول التي عرفت تحولات وإصلاحات خلال الربيع العربي.

وإذا كان الاتحاد لم يتحدث بالتفصيل عن حجم الدعم الذي حازته المؤسستان، فإن إجمالي الغلاف المالي الذي خصّصه الاتحاد الأوربي للمغرب، ضمن برنامج «الربيع»، تجاوز مليارا وربع مليار درهم، حيث بلغت المخصصات السابقة التي استفاد منها المغرب، حتى الآن، 880 مليون درهم، فيما كشف السفير الأوربي الجديد في المغرب، روبرت جوي، عن تخصيص دفعة ثانية من هذا الدعم، تقدّر بقرابة 400 مليون درهم، لـ«دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل».

السفير الأوربي قال إنه واثق أن المغرب، باعتباره شريكا مفضلا لدى الاتحاد الأوربي، «سيستفيد من هذا الدعم الذي جاء ليكمّل برنامج تعاوننا المهم». وأضاف الدبلوماسي البريطاني، الذي التحق مؤخرا بالرباط متوليا مسؤولية البعثة الأوربية، أن هذا الدعم يعبّر عن ثقة المؤسسات الأوربية في التزام المملكة بمسار الدمقرطة والإصلاح، واعتراف بالتقدم الملموس في الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي.

● التفاصيل ص 2

الاعتقال الاحتياطي وظاهرة الاكتظاظ بالسجون

كلميم: صباح الفيلالي

احتضنت قاعة البلدية بكلميم، مؤخرا، مائدة مستديرة حول الاعتقال الاحتياطي وظاهرة الاكتظاظ بالسجون، وذلك بحضور ثلة من رجال القضاء والمهتمين لهذا اللقاء المنظم من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان كلميم، حيث أكد رئيسها «توفيق البرديجي» على أن اللقاء يأتي في إطار توصيات تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان الذي اعتبر أن ظاهرة الاكتظاظ بالسجون «سيئة جدا»، وتحرم السجناء من الحقوق الأساسية المرتبطة بالتغذية والأمن والصحة... كما تحرم المؤسسات السجنية من القيام بدور الإصلاح. واعتبر أن الاعتقال الاحتياطي هو سبب هذه الظاهرة حيث يشكل عدد السجناء الاحتياطيين أزيد من 43%، وهو الشيء الذي أصبح يتطلب «بلورة إجراءات على الصعيد الوطني والجهوي حقيقية وفورية للتقليص من هذه الظاهرة، في انتظار صدور تدابير تشريعية تنقص منها عبر بلورة سياسة جنائية تقترح عقوبة بديلة للاعتقال الاحتياطي».

وعرفت أشغال هذه المائدة المستديرة عدة مداخلات حول: «معايير وضع المتهم رهن تدابير الاعتقال الاحتياطي، ثم الاعتقال الاحتياطي كإدانة وعقوبة قبل إصدار الحكم، والاعتقال الاحتياطي وبعض الاقتراحات البديلة ثم الاعتقال الاحتياطي وظاهرة الاكتظاظ بالسجون على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ثم أزمة السجون مسؤولية مشتركة».

وعلى هامش مجريات هذا اللقاء عرج المتدخلون على المؤسسة السجنية بكلميم كنموذج والتي تعاني من الاكتظاظ.. غرف صغيرة بها رطوبة، تعاني من غياب الضروريات الأساسية للنظافة، الاستحمام، وانعدام مرافق أخرى ذات طابع اجتماعي وترفيهي كالتلفاز وعدم وجود طبيب قار، مسجد، مكتبة... وغيرها من الاحتياجات التي تزيد من معاناة السجناء بدل التخفيف منها.

كما خرج هذا اللقاء بعدة توصيات منها رفع «القدسية» عن محاضر الضابطة القضائية، وإعادة تنظيم العلاقة بينها وبين النيابة العامة مع إدخال تعديلات كافية على الفصل 66 من قانون المسطرة الجنائية وإصدار قانون ينص على حق المعتقل في التعويض إذا ما ثبتت براءته، مع إعطاء مؤسسة قاضي التحقيق سلطة تقديرية في معالجة مطالب النيابة العامة، ثم تكوين رجال الضابطة القضائية بما يلائم حقوق الإنسان وضرورة ضمان استقلالية النيابة العامة ومحاضر الضابطة القضائية، ووضع مساطر خاصة بالاعتقال الاحتياطي حسب نوعية الجرائم ومراعاة المصلحة الاجتماعية، مع الاهتمام بالوضعية الاجتماعية والنفسية والتكوين التربوي للسجين وحضور المحامي منذ الوهلة الأولى لاعتقاله.

5023/14

هل المغرب يتوفر على نخب معول عليها في الفكر والممارسة ؟؟؟

مليكة طيطان

الحوار المتمدن-العدد: 4149 - 2013 / 7 / 10 - 18:59
المحور: مواضيع وابحاث سياسية

مرة أخرى وبشكل علني أتساءل عن مصير أو أين اختفت النخبة المعول عليها في الممارسة والفكر والنضال في المغرب ؟عبر الجمعيات النقابات الأحزاب ...نعم أتساءل هل هي بيات دهري ولا أقول شتوي ؟ هل هي خارج التغطية ؟ هل قدمت استقالتها من الفكر والممارسة ؟ هل أصلا في المغرب ثمة نخب معول عليها من أجل التغيير ؟ ...الواقع يصرخ ويعبر بما يلي ...

التعليم انتقل إلىالرفيق الأعلى هذا معطى عرفناه وشيعنا جنازته منذ عقود ...الشغل ...هذا المعطى يلتف على رقبة من يتبجح به ...

في الطرف الآخر نقول النقابات تؤدي واجبها ..الواقع يقول أن هذه الدكاكين أصبحت مقاولات للسمسرة والبيع والشراء مع الباطرونا على حساب المهمشين والمستضعفين ...يا عيني على توظيف الأطر العليا المعطلة ...هذا المعطى أنجب تكريس وتوريث الانتهازية كل فئة تسعى إلى تحقيق المبتغى بعد معارك نضالية أقلها أن يتفضل أصحاب الهروات ويغذونك أيها الشاب بوجبات تنكيلية قد تختم حياتك أو تبتر أحد أعضائك أو تشوه ملامحك ...مباشرة وبين الأخذ والعطاء والجدب والرخاء يتحقق بالتقسيط المبتغى بعدها تلتفتون شعاركم أنا ومن بعدي الطوفان ...وتستمر الرحى على نفس المنوال وفي المحصلة النضال من ورائكم يحصد الريح ...

++++++++++++++++++

الأحزاب السياسية ...تمهل أيها القارىء المحترم ...ألم تثبت التجربة أن أكبر مصنع مختص في صناعة كراسي متحركة بسرعة الصوت هي من عبقرية الأحزاب السياسية بغض النظر عن توجهاتها لأنه أصلا من الخطأ الفرز والتصنيف في المغرب بين الأحزاب فاليمين واليسار والوسط ما هو إلا لعبة تاكتيكية وفي نهاية المطاف الأمر يتعلق بكائن واحد يجزىء نفسه إلى اتجاهات وقابل للتجميع أو الانفصال متى اقتضت الضرورة ذلك ...لذلك أنصحك هذه اللحظة بتتبع مسرحية أقنعة بطلها حزب الاستقلال .

والآن جاء دور المجالس الوطنية والمحلية ...هل يجادل إثنان في حقيقة هذا المعطى الملموس الذي انتصرت فيه عبقرية الفساد وتمكنت من تجميع اليمين والنخب المعول عليها سواء منتمية أو تكنوقراط مستوعب لدوره المجتمعي فالمغرب وحده الذي يعطي فيه أهل الأحزاب معنى قدحيا للتكنوقراط بصراحة بصراحة لأنها تنافسهم في اقتسام كراسي مهام الدولة والاستوزار ...هذه المجالس تبنى وفق منطق العلاقات الزبونية والقبلية و الانتماء الطبقي لا غير ...على سبيل المثل لا الحصر ما معنى أن يبني المجلس الوطني لحقوق الانسان أذواته المحلية ويؤثثها بكائنات انتهازية أقلها موظفون أشباح أو محتلون للسكن الوظيفي منذ عقود ، هنا أقف لأشير بأن الفساد له معنى واحد لكن أن يكلف تدبير حقوق الانسان بمن هم أعداء الانسان وناهبين لمالهم العام فتلك حكاية يشيب بذكرها الولدان ...

الجمعيات ...تلك الكائنات التي نبتت كالفطر قصدها وأسسها من يبحث على ثدي أكثر مدرارا لحليب الوطن بالاضافة إلى الدعم الدولي وبالتالي ما لم تستطع تحقيقه هذه الكائنات في الأحزاب والمجالس يمكن تحقيقه بالمتاجرة في آفات ومآسي المستضعفين المهمشين ...بحنكة الخبث تتحول الجمعيات إلى مقاولة عائلية تسترف المال العام ووفق خطة النصب والاحتيال طبعا يؤسسون مكاتب لا تخطر على بال ...هي الرئيسة وزوجها الحامل للقب مغاير هو الأمين وزوج أختها وزوجة أخيها ولا يهم قد يكون اينها أو ابنتها أو أحد أشقائها من أعضاء المكتب وهكذا تصير تشكيلة المكتب مختلفة في حين حقيقتها بادية للعيان فهي بالمختصر المفيد مقاولة عائلية لا غير ...هنا أتفضل لكي أسرد على مسامعكم حداثا يصب في نفس السياق وأقسم بالله وبكل القيم الانسانية أنني شاهدة عين عليه...ساقتني الصدفة لكي أجلس وتجلس بجانبي مع العلم أعرفها جيدا وأعرف أفراد أسرتها وأسماءهم ، فجأة جاءتها مكالمة لمتنبه إلى الردار الانساني الجالس بجانبها ...تتكلم وتقول ...إسمعي اذهبي إلى المقر- بالمناسبة شيدته إعانات دولية على مساحة ما يفوق ألف متر مربع - اسألي عن أمينة الجمعية وذكرت الاسم واللقب ؟؟؟؟؟ ستجدينها وسجلي شكايتك ولا تنسي أن توقعي

أوراقا ستقدمها لك ، مباشرة بعد إنهائها المكالمة قلت لها عجبي يا صديقتي الأمينة تحمل نفس إسم ولقب ابنتك الدكتورة المختصة المتزوجة والمستقرة بباريس ...ضحكت بخبث ولم تتوقع كلامي ونسيت نفسها أصلا وأجابت بكلام تصحبه ابتسامة مكر ودهاء وهروب من الحدث الغريب يا صديقتي أنها أيضا تشبهها ...بكل تأكيد فهمتم مثليالرسالة ...أليس الأمر ضربا من ضروب الفساد ؟؟ لا تستغربوا أيها القراء فصديقتي رئيسة وصاحبة الجمعية هي ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=368021

385 مليون درهم من الاتحاد الأوربي لدعم التحول السياسي في المغرب

قرر الاتحاد الأوروبي تخصيص أكثر من 385 مليون درهم (35 مليون يورو) إلى المغرب في إطار المرحلة الثانية من برنامج "الربيع " (دعم الشراكة والاصلاح والنمو الشامل) . وسوف يتم تخصيص هذه المنحة لمشاريع مرتبطة بالتحول الديمقراطي وتعزيز المؤسسات، وكذلك للنمو والتطور الاقتصادي المستدام والشامل.

برنامج "الربيع"، الذي تقدر ميزانيته الاجمالية بأكثر من 500 مليون يورو لفترة 2011-2013، جاء على إثر ثورات الربيع العربي ويهدف إلى دعم الدول الشريكة في منطقة جنوب المتوسط في عملية التحول الديمقراطي ومساعدتها على الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تواجهها.

وقال السفير روبرت جوي، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب: "أنا متأكد من أن المغرب، كشريك متميز للاتحاد الأوروبي سيعرف كيف يستفيد من هذا الدعم الأوروبي الذي يأتي ليكمل برنامج تعاوننا الهام. ويدل هذا الدعم على ثقة المؤسسات الأوروبية في التزام المملكة بعملية التحول الديمقراطي والإصلاحات واعتراف بالتقدم الكبير الذي احرزته الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ".

وبلغت المخصصات السابقة لبرنامج "الربيع" الموجهة للمغرب 880 مليون درهم وسمحت بتمويل دعم المجلس الوطني لحقوق الإنسان/الوفد الوزاري المشترك لحقوق الإنسان ، ودعم الصحة الريفية. ومن المقرر أيضا تمويل ثلاثة مشاريع تتعلق بالتوظيف، ومحو الأمية ودعم استراتيجية المجلس الزراعي.

http://www.wijhatnadar.com/385_%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86_%D8%AF%D8%B1%D9%87%D9%85_%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A8%D9%8A_%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-8580.html

أطباء الطب الشرعي ينتفضون ضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان

زنقة 20

قرر خمسة أطباء متخصصين يمثلون مستودعات الأموات في المغرب طلب موعد مع رئيس المجلس إدريس اليزمي، وذلك في إطار خطوة تأتي على خلفية دراسة أنجزها المجلس حول "أنشطة الطب الشرعي بالمغرب"، رصدت مجموعة من "الاختلالات" كما وقفت على مشاكل وصعوبات القطاع ومصدر مطلع أفاد بأن الغرض من اللقاء هو "شرح عدد من الأمور المجانبة للصواب التي تضمنتها الدراسة المذكورة".

http://rue20.com/news/item/20528

الطب الشرعي بالمغرب..غياب المختصين و مباني مهترية ووسائل شبه منعدمة

8 يوليو 2013

أش بريس/ متابعة

كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين،عن معطيات واختلالات يعرفها قطاع الطب الشرعي بالمغرب.

وأكد المجلس من خلال دراسة حول الموضوع تحمل عنوان " أنشطة الطب الشرعي بالمغرب : الحاجة إلى إصلاح شامل" أن هناك نقصا في الأطر الطبية المختصة في مجال التشريح، قائلا إن المغرب يتوفر على 13 طبيبا مختصا في الطب الشرعي، من ضمنهم أستاذان للتعليم العالي مساعدان وأستاذ للتعليم العالي مبرز مع وجود وحدة استشفائية جامعية وحيدة خاصة بهذا التخصص.

واعتبرت الدراسة أن التعويضات الممنوحة نظير أنشطة الطب الشرعي، في إطار نظام الأداءات والصوائر العدلية، هزيلة (100 درهم عن عملية التشريح) ولا تغطي ما يجب أن توفره المستشفيات والبلديات من تكاليف البنيات وتهيئة المرافق ووسائل العمل، مضيفاة أن معظم مستودعات الأموات بالمراكز الاستشفائية متقادمة وتغيب فيها معدات التبريد بها علاوة على نقص كبيرفي المعدات اللازمة لإجراء التشاريح .

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تتوخى لفت الانتباه إلى القضايا الحاسمة ذات الصلة بنشاط الطب الشرعي وعلاقته الوثيقة بحقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بالضحية أو المشتبه فيه أو الشخص المدان وذلك خلال جميع مراحل المسلسل القضائي، وكذا إلى تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تخول تعيين طبيب كمساعد للعدالة وتأطير أنشطته و الوقوف من خلال ملاحظة وتتبع بنيات وهياكل الطب الشرعي ومؤهلات الأطباء المتدخلين فيه، على بعض مظاهر القصور في المنظومة الوطنية للطب الشرعي وتقديم مقترحات وتوصيات إلى القطاعات الوزارية المعنية بهدف توفير إطار مؤسساتي لنشاط الطب الشرعي ، مع إقامة شبكة من الهياكل المتجانسة والمتسقة والقابلة للتطوير تشمل أنظمة التتبع والتقييم بغرض الاستجابة لمتطلبات الفعالية والسلامة والمساواة بين المواطنين أمام القضاء.

http://www.achpress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88-%D9%85%D8%A8/

خلوق والصبار والوردي يغيبون عن نقاش "واقع الصحّة بالرّيف" المنظم بإقليم الدريوش

ناظورسيتي : اسماعيل الجراري

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالناظور – الحسيمة، بمدينة ميضار التابعة لنفوذ عمالة إقليم الدريوش، مائدة مستديرة حول "واقع الصحة بمنطقة الريف" اختير لها شعار "الحق في الصحة : إمكانات وانتظارات "، و قد تفاجأ الحاضرون بتغيب جل المشاركين الواردة صفاتهم بالبرنامج الموزع على المدعوين .

وقد تغيب عن الحضور كل من محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجمال خلوق عامل إقليم الدريوش، وكذا الحسين الوردي وزير الصحة المنحدر من ذات المدينة المحتضنة للقاء، وعدد من رؤساء الجماعات وأعضاء المجالس ونواب الأمة، كما سجل غياب ممثل هيئة الأطباء بالحسيمة و مدراء المستشفيات الإقليمية بالجهة، وعميد كلية الطب والصيدلة بوجدة والمدير الجهوي للصحة بجهة تازة الحسيمة تاونات، كما لم يتم عرض شهادات لبعض الحالات من المرضى قال البرنامج إنها تعنى بالحق في الصحة .

وإزاء هذا الغياب غير المبرر للسادة المسؤولين الذين توصلوا بدعوة الحضور، يمكن طرح علامة استفهام كبرى،وما هي مبررات وأسباب الغياب عن هذا اللقاء رغم أهميته في تأسيس واقع صحي جديد لا سيما في ظل تعالي عديد الأصوات المنادية بضرورة إيلاء ملف الصحة بأقاليم الريف العناية اللازمة على ضوء النقائص المسجلة في التجهيزات خاصة؟

http://www.nadorcity.com/%D8%AE%D9%84%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%91%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%91%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85_a18411.html

الصباح
يومية مغربية شاملة

زار حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون، أخيرا، السجن المحلي بجماعة بنصميم بدائرة أزرو بإقليم إفران. ووقف والوفد الرسمي المرافق له، على حقيقة تطور الأشغال بهذا السجن الذي أضحى جاهزا لاستقبال السجناء، بعد ساعات قليلة من حضوره حفل تخرج حراس السجن من الطبقة الرابعة الجدد بمركز تكوين الأطر بإفران.

4/18/12

بنهاشم يتفقد سير الأشغال بسجن أزرو

مواطن يحتج على عدم تعويضه عن منزله وأرضه وأشغال بناء سجن بفاس تتعثر بسبب احتجاج عمال

بنهاشم والصبار خلال حفل تخرج حراس السجون (خاص)

كان بنهاشم مرفوقا بمحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووفد رسمي وإعلامي، زار المؤسسة المبنية على مساحة مهمة على الطريق بين أزرو ومكناس، وتفقد أهم المرافق التي تحويها خاصة جناح الضبط والتشخيص القضائي والزيارة المباشرة والإيواء بالنسبة للسجناء من الجنسين، والملاعب الرياضية وفضاءات أخرى.

ويتسع السجن الأول من نوعه بازرو ومبني بطريقة عصرية تخالف ما عليه سجون أخرى، لأكثر من 800 من السجناء من الجنسين، بمعدل ثمانية سجناء في كل غرفة مجهزة باسرة إسمنتية من طابقين، وخزانات حديدية، فيما أحدثت عدة مرافق للترفيه والترويح عن النفس وصالة للرياضات وساحة للفسحة ومساحات لاحتضان أوراش حرفية وقاعات خاصة للدراسة.

وبدا السجن الذي انتهي من بنائه والواقع على بعد نحو أربعة كيلومترات من المدينة، جاهزا لاستقبال سجناء الإقليم وجهتي فاس ومكناس القريب منهما، وقد توفرت فيه مواصفات جديدة فيما يتعلق بظروف الإقامة والحراسة الأمنية، كما اتضح ذلك من خلال أول زيارة يقوم بها وفد رسمي له بعد زيارة وفد حقوقي على هامش مؤتمر لرصد مراكز الاحتجاز.

وعلم من مصدر مطلع أن حوارا ثنائيا دار بين حفيظ بنهاشم ورئيس جماعة بنصميم الحاضن ترابها لهذا السجن، بخصوص ضرورة الإسراع بتسوية المشكل القائم مع صاحب منزل محاط به سياج السجن، بدا محتجا على عدم تعويضه عن البقعة الأرضية التي يملكها، وقد احاط المنزل بالأعلام الوطنية، ودخل في احتجاجات متواصلة منذ عدة أسابيع.

وتحدثت مصادر من المديرية العامة للسجون عن 14 مؤسسة سجنية جديدة بمواصفات حديثة تدخل في هذا إطار تحديث المؤسسة السجنية، وتتوفر على وسائل وتجهيزات جديدة ومهمة لإقامة السجناء وفق شروط إنسانية أفضل، على غرار مؤسسات أحدثت بفاس ومدن أخرى، بناء على برنامج عمل مسطر من قبل الإدارة العامة للسجون ويروم تقريب السجون من المحاكم.

وفيما أصبح سجن أزرو جاهزا، تعثر إنجاز سجن بمنطقة الزليليك نواحي فاس بديل عن سجن عين قادوس الموجود بمنطقة اهلة بوسط مدينة فاس والذي أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإغلاقه، بسبب احتجاج عمال بورش البناء دخلوا في اعتصام مفتوح على طرد زملائهم، قبل أن تلجأ المقاولة إلى مفوض قضائي لإفراغهم.

وجند 15 دركيا من سرية الدرك الملكي بإقليم مولاي يعقوب، أخيرا، لتنفيذ قرار قضائي صادر عن ابتدائية فاس، بفك اعتصام عمال مياومين في ورش بناء السجن المحلي لفاس بمنطقة الزليليك على بعد نحو 15 كيلومتر من فاس، غير بعيد عن سجن بوركايز، بعدما دخلوا قبل 20 يوما من ذلك في اعتصام مفتوح بهذا الورش احتجاجا على طرد زملائهم.

ولم تحضر القوات المساعدة لتنفيذ هذا القرار نحو الساعة العاشرة صباحا، قبل رفع الاعتصام الذي شارك فيه أكثر من 20 عاملا سبق لهم العمل في الورش وطرد بعضهم، وتامين دخول عمال هذا الورش إلى السجن الجاري بناؤه منذ نحو سنة ونصف، واستئنافهم عملهم، بعدما توقفت الأشغال التي تباشرها شركات إسبانية، بصفة نهائية.

وتقدم ممثل الشركة بطلب فك اعتصام العمال المحتجين على طردهم، الذين لا ينتمون إلى أي نقابة، إلى رئيس المحكمة الابتدائية بفاس الذي أمر بتجنيد القوات العمومية لتنفيذه من قبل مفوض قضائي، بناء على تعليمات النيابة العامة، قبل تنفيذ القرار وضمان مواصلة الأشغال لبناء هذا السجن الذي يمتد على مساحة مهمة في موقع خلاء غير بعيد عن معمل «هولسيم».

حميد الأبيض (أزرو)

تعثر

فيما أصبح سجن أزرو جاهزا، تعثر إنجاز سجن بمنطقة الزليليك نواحي فاس بديل عن سجن عين قادوس الموجود بمنطقة اهلة بوسط مدينة فاس والذي أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإغلاقه، بسبب احتجاج عمال بورش البناء دخلوا في اعتصام مفتوح على طرد زملائهم.

الصبار والوردي يغيبان عن نقاش "الصحّة بالرّيف"

هسبريس من النّاظور

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للحسيمة والناظور، ببلدية ميضار التابعة ترابيا لإقليم الدريوش، مائدة مستديرة حول "واقع الصحة بمنطقة الريف" اختير لها شعار "الحق في الصحة : إمكانات وانتظارات"، و قد تفاجأ الحاضرون بتغيب جل المشاركين الواردة صفاتهم بالبرنامج الموزع على المدعوين.

وقد تغيب عن الحضور كل من جمال خلوق، عامل إقليم الدريوش، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا محمد الوردي، وزير الصحة، كما لم يحضر ممثل هيئة الأطباء بالحسيمة و مدراء المستشفيات الإقليمية بالجهة، وعميد كلية الطب والصيدلة بوجدة والمدير الجهوي للصحة بجهة تازة الحسيمة تاونات، كما لم يتم عرض شهادات لبعض الحالات من المرضى قال البرنامج إنها تعنَى بالحق في الصحة.

http://www.allpress.pro/preface/117181

لقاء بمدينة الحسيمة حول "الهجرة وقضايا الهوية«

اخبار الريف : و م عأضيف في 2013/07/10 الساعة 05:47

أكد أحمد سراج، مكلف بمهمة لدى مجلس الجالية المغربية بالخارج أن الاعتراف بالجنسية المزدوجة والهوية المزدوجة للمواطنين المغاربة القاطنين بالخارج تمثل مكسبا كبيرا أقره دستور 2011 لفائدة هذه الجالية.

وأوضح أحمد سراج، في تصريح له على هامش لقاء تم تنظيمه نهاية الأسبوع الماضي تحت شعار "الهجرة وقضايا الهوية"، أن المغرب يعد من البلدان القلائل التي اتخذت تدابير ومقتضيات هامة تتماشى مع انتظارات جاليته المقيمة بالخارج. وذكر، في السياق ذاته، بالعدد الكبير من المؤسسات التي تعنى بهذه الشريحة من الشعب المغربي، ومنها على الخصوص مجلس الجالية المغربية بالخارج، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

وعلى صعيد آخر، سجل أن مسألة الهوية لا يمكن مقاربتها من منظور مغربي صرف، ما دامت تهم أيضا بلدان الاستقبال، مشددا على ضرورة تطوير شراكات بين المؤسسات المغربية والفاعلين بالمجتمع المدني المغربي والمؤسسات التي تعنى بالهجرة في البلدان المضيفة.

ومن جانبه، أبرز محمد الخمليشي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالحسيمة-الناظور، أن إشكالية الهوية تثير عددا من القضايا والتساؤلات من قبيل .. مدى تقبلها واستيعابها للتعددية، وما تمثله في صيغتها تلك من غنى أو إعاقة لبلدان الاستقبال وللبلد الأصل، معتبرا أن التقوقع وتجاهل الآخر يشكل خطرا على الحياة المشتركة وتهديدا للهويات.

يشار إلى أن تنظيم هذا اللقاء يأتي بمبادرة من جمعية ثازيري للتواصل والتنشيط الثقافي، وذلك في إطار الدورة السابعة لمهرجان أنموكار الذي جرى تنظيمه في الحسيمة خلال الفترة ما بين 5 و 8 يوليوز الجاري.

http://www.akhbar-rif.com/news/permalink/3985.html/

طبيبة أسنان تجري 181 خبرة طبية لتقييم أضرار جسدية

الثلاثاء 09 تموز/يوليو 2013 17:33آرت 19 |

أكد هشام بنعيش، مدير مركز ابن رشد للطب الشرعي، أن "مهن الطب الشرعي غير مهيكلة وغير مؤطرة، تمنح الشهادات فيها بمبادرات شخصية لمديري المستشفيات أو رؤساء المصالح..وغالبا ما تتم من قبل أشخاص غير مكونين في مجال الطب الشرعي"، وذلك خلال ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الاثنين، بالرباط .

وأضاف بنعيش أن الدراسة الميدانية التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أنشطة الطب الشرعي في المغرب، وقفت على طبيبة أسنان في جهة الدار البيضاء قامت بإجراء 181 خبرة طبية لتقييم الأضرار الجسدية رغم أن "قانون الوظيفة العمومية يمنع أطباء القطاع العام من الحصول على صفة خبير معتمد لدى المحاكم ".

وحسب "الصباح"، فالدراسة كشفت عن "هزالة التعويضات الممنوحة مقابل أنشطة الطب الشرعي والتي لا تتجاوز 100 درهم مقابل كل عملية تشريح تجريها المستشفيات أو البلديات التي تتوفر على مستودعات للأموات، فيما لا يتجاوز المقابل المالي الذي يتقاضاه من يمارس مهنة خبير معتمد لدى محاكم المملكة الذين هم غالبا ما يكونون مستشارين لدى شركات التأمين 100 إلى 200 درهم".

وأوضح بنعيش أن كثرة الطعون في نتائج التشريح تعود إلى نقص حاد في الموارد البشرية، حيث أنه "بعض مستودعات الجثث تجرى ثلاث عمليات تشريح في اليوم الواحد، علما أن عملية تشريح واحدة تستنزف الكثير من الجهد والوقت"، إضافة إلى توفر البلاد على وحدة استشفائية جامعية وحيدة خاصة بهذا التخصص.

http://art19.ma/arabic/index.php/culture/671-%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A-181-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A9-%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D8%B3%D8%AF%D9%8A%D8%A9

أطباء الطب الشرعي يحتجون على مضامين دراسة مجلس حقوق الإنسان

إدارة نيوز /

يستعد أطباء الطب الشرعي للاحتجاج على المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،ويأتي هذا الموقف على خلفية الندوة الصحفية التي عقدها ادريس اليزمي بالرباط، لتسليط الضوء على الدراسة التي تم إنجازها من طرف المجلس حول أنشطة الطب الشرعي بالمغرب والتي أشارت إلى وجود خصاص كبير في عدد الأطباء الذين لا يتعدى عددهم 13 طبيبا و خلصت إلى الدعوة إلى إحداث إطار مؤسساتي وطني مكلف بأنشطة الطب الشرعي..

وقد انتاب الأطباء شعور بالقلق إزاء مضامين الدراسة التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي جاءت في وقت يعرف فيه المجال حسب بعض المصادر تطورا إن من حيث الآليات أو فضاءات العمل.

http://www.idaranews.com/%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D8%B1/

اليزمي والهيبة أكبر المستفيدين من دعم أوربا لـ'الربيع العربي'

ثامورث اينو

ذكرت جريدة "أخبار اليوم" أن المجلس الوطني لحقوق الانسان والمندوبية الوزارية لحقوق الانسان، احتلتا الصدارة في لائحة الجهات التي استفادت من برنامج "الربيع" الذي خصص بموجبه الاتحاد الأوربي دعما للدول التي عرفت تحولات وإصلاحات خلال الربيع العربي. ويبلغ اجمالي الغلاف المالي الذي خصصه الاتحاد الأوربي للمغرب، ضمن برنامج "الربيع" مليارا وربع مليار درهم، حيث بلغت المخصصات السابقة التي استفاد منها المغرب، حتى الآن 880 مليون درهم.

http://www.thamourth-inou.com/makal-2307-22.html

Double nationalité pour les MRE

«Une des grandes avancées apportées par la Constitution»

«La double nationalité pour les MRE, une des grandes avancées apportées par la constitution de 2011», Ahmed Siraj, CCME

La reconnaissance de la double nationalité et de la double identité des citoyens marocains résidant à l'étranger constitue l'une des grandes avancées apportées par la constitution de 2011. (Photo : DR)

La reconnaissance de la double nationalité et de la double identité des citoyens marocains résidant à l'étranger constitue l'une des grandes avancées apportées par la constitution de 2011 en faveur de cette communauté, a souligné le chargé de mission au sein du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), Ahmed Siraj.

Le Maroc est l'un des rares pays qui met en œuvre des mesures et des dispositions de taille en vue de veiller sur le confort de sa diaspora, et d'être au diapason des attentes et des mutations qui s'opèrent au sein de cette communauté, a relevé Siraj dans une déclaration à la MAP en marge d'une rencontre, tenue à Al-Hoceima, sous le thème «L'immigration et les questions d'identité».

Et de rappeler «le grand nombre d'institutions dédiées à cette couche de la population marocaine, dont on peut citer le CCME, le ministère des Marocains résidant à l'étranger et la Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Etranger».

Siraj a, par ailleurs, noté que la question de l'identité ne peut être considérée uniquement d'un point de vue marocain, puisqu'elle concerne également les pays d'accueil, soulignant qu'il est nécessaire de développer des partenariats entre les institutions marocaines, les acteurs de la société civile marocains et étrangers ainsi que les établissements concernés par l'émigration dans les pays d'accueil.

De son côté, Mohamed Khamlichi, membre de la commission régionale des droits de l'Homme Al-Hoceima-Nador, a souligné que la problématique de l'identité soulève plusieurs questions, à savoir est ce qu'elle est unique ou multiple ? Est-elle une richesse ou un handicap pour les pays d'accueil et d'origine ? Relevant que le cloisonnement et le déni d'autrui est un danger pour la vie en commun et une menace pour les identités.

Cette rencontre, organisée par l'association Thaziri pour la communication et l'animation culturelle dans le cadre de la 7ème édition du festival Anmugar, a connu également la présentation du nouveau beau-livre «Rif, les traces de l'histoire» (actes du colloque patrimoine culturel du Rif : quelle muséologie), comme il a été procédé à la projection d'un court-métrage traitant de la question de l'immigration clandestine et des bateaux de la mort.

Le Festival Anmugar (05 - 08 Juillet) a connu une série d'activités artistiques et culturelles, notamment des concours artistiques, des conférences, des soirées musicales, des visites guidées, des projections de films ainsi que des ateliers de formation en calligraphie amazighe.

http://www.lematin.ma/express/Double-nationalite-pour-les-MRE_Une-des-grandes-avancees-apportees-par-la-Constitution/184968.html

Enquête

Médecine légale : le constat alarmant du Conseil national des droits de l'Homme

● Plusieurs problèmes entravent le travail des médecins légistes et rendent leur contribution faible en matière d'enquêtes judiciaires.

● Le CNDH appelle à une restructuration de ce secteur et à la création d'un conseil supérieur de la médecine légale.

Le CNDH a formulé des recommandations visant à améliorer les conditions d'exercice de la médecine légale.

Le Conseil national des droits de l'Homme vient de jeter une lumière crue sur un secteur jusque-là méconnu du grand public : la médecine légale. Ce secteur indispensable au bon fonctionnement de la justice a été passé au peigne fin par le CNDH. À travers une enquête menée par une équipe pluridisciplinaire qui a étudié, outre le modèle marocain, onze modèles étrangers, le Conseil voulait mieux appréhender les particularités de la situation au Maroc, et partant éclairer l'opinion publique sur la pratique des activités médico-légales.

Cette étude qui s'inscrit dans le cadre d'une série de mémorandums réalisés par le CNDH vise, d'après le président du Conseil Driss Yazami, à accompagner le débat national sur la réforme de la justice. Elle représente ainsi le premier document qui s'intéresse à cet aspect de la médecine. Selon M. Yazami, c'est la première fois que ce secteur fait l'objet d'une étude malgré le rôle essentiel et central qu'il joue en matière de constatation de cas de violations des droits de l'Homme.

Ainsi d'après les conclusions de l'étude, il existe un manque flagrant de médecins légistes spécialisés dans la pratique d'autopsie. Ce déficit est appelé à s'accentuer après le départ imminent de certains praticiens à la retraite, notamment les professionnels travaillant dans les bureaux municipaux d'hygiène et qui ne seront pas immédiatement remplacés, faute de relève.

Par ailleurs, l'étude fait état de problèmes liés à la vétusté des locaux et des installations frigorifiques au niveau des morgues gérées par les administrations hospitalières. Ces structures souffrent de l'insuffisance quantitative et qualitative du matériel utilisé en autopsies. Quant aux morgues municipales, bien que mieux loties, elles souffrent de l'isolement de l'environnement hospitalier, de son plateau technique et de ses compétences multidisciplinaires.

S'agissant du personnel médical compétent en matière d'autopsie, l'étude révèle que ce dernier est insuffisant. En dehors des médecins spécialistes en médecine légale, les médecins hospitaliers qui pratiquent les autopsies n'ont aucune formation dans cette activité. Et encore, les médecins légistes pratiquant au Maroc sont comptés sur le bout des doigts. Selon l'étude du CNDH, 13 médecins légistes seulement sont en exercice dans tout le Royaume dont deux professeurs et un agrégé. Alors qu'un seul CHU au Royaume dispose d'une unité de formation à la médecine légale. Des sessions de formation ont permis néanmoins de former quelque 70 médecins relevant des Bureaux municipaux d'hygiène (BMH), 15 médecins relevant de la Gendarmerie royale et 300 médecins du privé et du public, en matière d'expertise médicale. Outre ces difficultés, l'étude souligne des problèmes d'ordre administratif. D'après le document, les médecins en charge des autopsies ne sont pas toujours informés des enjeux des enquêtes. Leur activité n'est ainsi ni encadrée, ni évaluée, ce qui contribue à leur faible rendement dans les enquêtes pénales. Aussi, il est constaté que la rémunération de cette activité dans le cadre des frais de justice en matière pénale est insignifiante (100 DH pour une autopsie par exemple) et ne couvre pas les frais de structure et de mise à disposition des locaux et du matériel par les hôpitaux et les municipalités.

Pour ce qui est des enquêtes médico-légales sur le décès, le CNDH affirme qu'elles ne sont pas menées sur le lieu de la mort suspecte, mais à la morgue où à l'hôpital. Sachant que le lieu d'un crime regorge d'indices.

Afin de pallier ces insuffisances et surmonter les difficultés relevées par l'étude, le CNDH a formulé un certain nombre de recommandations. Il a ainsi insisté sur la nécessité de la création d'une structure centrale de conception et de mise en œuvre d'un schéma directeur de l'activité médico-légale, sous forme d'un conseil national ou supérieur de la médecine légale comprenant les intervenants institutionnels et les professionnels intéressés par cette discipline. Ce conseil pourrait ainsi s'appuyer pour la mise en œuvre des politiques et des stratégies établies sur une autre structure, à savoir un centre à vocation nationale qui pourrait être un Institut national de médecine légale rattaché, fonctionnellement ou statutairement, mais en tout cas financièrement au ministère de la Justice et des libertés, ou alors doté d'une large autonomie administrative et financière. ■

Yousra Amrani

REPÈRES

- **La rémunération de l'autopsie dans le cadre des frais de justice en matière pénale est insignifiante.**
- **13 médecins légistes seulement sont en exercice dans tout le Royaume, dont deux professeurs et un agrégé.**
- **Il est nécessaire de donner plus d'importance à la formation des médecins légistes.**

L'IMPORTANCE DE LA MÉDECINE LÉGALE

Les activités médico-légales représentent un enjeu important pour le bon fonctionnement de la justice tant pénale que civile. Elles jouent un rôle déterminant dans les investigations criminelles liées aux atteintes à la vie ou à l'intégrité physique des personnes (levées de corps ou d'autopsie en cas de décès, délivrance de certificats médico-légaux en cas de blessures volontaires ou involontaires ou d'agressions sexuelles). Les constats médico-légaux sont également décisifs dans les investigations sur les allégations de mauvais traitements ou de torture, dans les procédures d'identification des victimes de catastrophes de masse ou de restes squelettiques et dans la détermination de l'âge tant des victimes que des auteurs présumés. Conscient de l'importance que revêt cette médecine légale, le CNDH a lancé cette étude dans le but d'identifier certains déficits du système national de médecine légale. Le but étant de mettre à la disposition des départements ministériels concernés des propositions et des recommandations visant à donner un cadre institutionnel à l'activité médico-légale avec un réseau de structures homogène, cohérent et évolutif impliquant des dispositifs de contrôle et d'évaluation. Outre ce travail d'analyse documentaire, une vaste étude de terrain a été menée dans 8 villes du Royaume.

Droits de l'Homme 8/06/16

Vers une réforme profonde de la médecine légale

Une étude réalisée sur les activités médico-légales au Maroc prône la mise en place d'un cadre institutionnel national pour l'activité médico-légale. L'étude, intitulée "les activités médico-légales au Maroc : la nécessité d'une réforme globale", a pris en compte 11 références internationales des droits de l'Homme ainsi que des textes de la législation nationale, dont certains remontent à la période du protectorat. Commanditée par le CNDH, cette étude recommande aussi une révision profonde des textes législatifs et réglementaires régissant ce métier, une amélioration substantielle de l'offre en matière de médecine légale et une réflexion sur la dimension des ressources humaines et du financement. Outre la création d'un cadre institutionnel national pour les activités médico-légales, cette étude préconise de mettre en place un cadre légal et réglementaire pour les activités médico-légales, mettre le service public hospitalier au cœur du dispositif, revoir les textes réglementaires fixant les critères exigés pour l'inscription sur les tableaux des experts, conforter la formation de tous les intervenants et assurer un financement pérenne. Cette étude porte sur les activités de médecine légale liées aux décès, levée de corps, notamment les activités en rapport avec la délivrance des certificats médico-légaux dans différents contextes, notamment dans le cadre d'agressions sexuelles, accidents de travail, accidents sur la voie publique et examens de personnes en garde à vue. Il s'agit également des activités en rapport avec l'expertise médico-judiciaires mandatées par la Justice. Selon cette étude, le Maroc ne compte que 13 spécialistes en médecine légale (dont deux professeurs assistants et un professeur agrégé), et un seul service hospitalier universitaire dans cette discipline. L'étude, confiée à une équipe multidisciplinaire, a pour objectifs d'attirer l'attention sur les enjeux cruciaux liés aux activités médico-légales et leurs rapports étroits avec les droits de l'Homme concernant les victimes, les mis en cause ou les condamnés, et ce à toutes les phases du processus judiciaire, d'analyser les textes législatifs et réglementaires permettant de désigner un médecin comme auxiliaire de la justice et d'encadrer son activité.

La médecine légale sort ses «cadavres»

C'est l'un des secteurs déterminants dans la garantie de l'indépendance de la justice. La médecine légale, outil décisif dans la détermination des peines contre les accusés ou des dommages et intérêts en faveur des victimes, est un domaine resté à l'ombre pendant des années. C'est pour mettre fin à cette obscurité que le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) s'est penché sur cette question, qui a fait l'objet d'une étude présentée hier à Rabat. D'emblée, Driss El Yazami, président du CNDH, a reconnu qu'il s'agit d'un «secteur peu connu, même s'il joue un grand rôle dans la protection des droits des citoyens».

D'autant plus que «l'Instance équité et réconciliation avait souligné l'importance d'amorcer une réforme globale du secteur», a-t-il ajouté. Une réforme qui semble aujourd'hui à ses premiers balbutiements, puisqu'un représentant du ministère de la Justice a fait savoir que des efforts sont menés dans ce sens. Mais entre-temps, «il faut savoir gérer cette période transitoire», a-t-il estimé. Il s'agit de procéder au traitement d'une série de défaillances relevées par l'étude du CNDH. Une situation honteuse, tellement les dysfonctionnements sont nombreux. Globalement, «ce secteur n'est pas structuré, connaît une grande présence de médecins non expérimentés dans cette spécialité, en plus de l'absence de coordination entre les différents intervenants», a souligné Hicham Benyaich, directeur du Centre de médecine légale à Casablanca. En effet, le Maroc ne compte que 13 spécialistes en médecine légale. Ce qui témoigne du grand déficit en matière de ressources humaines qualifiées. L'étude du Conseil d'El Yazami a porté sur les trois volets de la pratique de la médecine légale. A commencer par les activités liées aux décès. Celles-ci sont pratiquées dans des morgues hospitalières ou municipales, et rarement dans les lieux de découverte des cadavres. Cependant, les morgues relevant des hôpitaux se caractérisent par «la vétusté des locaux, des installations frigorifiques et de l'insuffisance du matériel utilisé dans les autopsies». Parfois, «ces actes médicaux sont pratiqués dans un couloir et non pas dans un bloc proprement dit», a déploré Benyaich. De leur côté, «les morgues municipales souffrent de leur isolement de l'environnement hospitalier, avec son plateau technique et ses compétences multidisciplinaires», est-il indiqué. Pire, «les médecins hospitaliers qui pratiquent les autopsies n'ont aucune formation dans cette activité», peut-on lire dans ce document. En outre, ils ne sont pas toujours informés des enjeux de l'enquête. Or, la coordination dans ce genre d'affaires est décisive pour atteindre l'objectif escompté. Il faut dire également que ces professionnels ne bénéficient d'aucune motivation financière, dans la mesure où leur rémunération, qui s'inscrit dans le cadre des frais de justice, ne dépasse pas 100 DH par autopsie. Les hôpitaux qui accueillent ces opérations d'autopsie ne perçoivent aucune indemnité. Ce qui se traduit par le manque d'intérêt pour la qualité des équipements mis en place. Le manque d'organisation s'étend également à l'activité de délivrance des certificats médico-légaux. Pire, ces certificats, décisifs dans la détermination des peines contre les accusés, des dommages et intérêts pour les victimes ou encore pour les primes d'assurances, souffrent d'une absence d'un cadre référentiel national. Celui-ci est censé déterminer la durée d'incapacité et définir le concept de l'infirmité permanente. C'est ce qui encourage les différents dysfonctionnements, comme la corruption, qui caractérisent ce domaine (cf.www.leconomiste.com). D'autant plus que «le parquet général n'a qu'un contrôle hypothétique sur la qualité des certificats produits», est-il noté.

Une situation compliquée davantage par le caractère illisible de ces certificats, même pour un médecin, selon le constat des équipes du CNDH. Et même lorsqu'ils sont clairs, «leur contenu est généralement maigre en constatations objectives, ne donnant aucun fondement aux durées d'incapacité estimée», a souligné Hicham

Benyaich. L'étude menée par une équipe dirigée par ce professionnel a également relevé la rareté des examens concernant les personnes placées en garde à vue. D'ailleurs, c'est l'un des principaux moyens pour couper court aux allégations de violence à l'encontre des détenus par les forces de l'ordre. Par ailleurs, les experts du CNDH déplorent que «les expertises médico-judiciaires soient confiées en général à des médecins inscrits sur les tableaux des experts auprès des cours d'appel, n'ayant pour la plupart aucune formation préalable dans ce domaine». Les professionnels, notamment les professeurs et les médecins légistes, n'étant pas autorisés à s'inscrire sur ces tableaux, car il s'agit d'une activité libérale, dont le cumul est incompatible avec la fonction publique. Pire, la désignation des experts se fait parfois hors de leur spécialité. Hicham Benyaich a fait savoir que «parfois, même des dentistes peuvent être saisis d'une expertise qui ne relève pas de leur spécialité».

Réforme

Face à la situation catastrophique qui caractérise la pratique de la médecine légale, le CNDH a recommandé de mettre en place une structure centrale de conception et de mise en œuvre d'un schéma directeur de cette activité. Cette instance se chargera également de l'élaboration d'un cadre légal qui définit notamment les qualifications requises et le champ d'intervention des médecins légistes. A cela s'ajoute la réforme de certains textes, notamment celui interdisant aux médecins du public d'exercer cette activité, en privilégiant le critère de la compétence.

Mohamed Ali MRABI

http://www.marocpress.com/fr/leconomiste/article-56432.html

المسؤولون و الجمعويون يدعون للدعم و التنسيق و إستراتيجية صحية واضحة في مائدة واقع الصحة بالريف

أوصى المشاركون في ندوة الحق في الصحة بأقاليم الريف بضرورة إقرار استراتيجية واضحة لمحاربة الامراض المزمنة بالمنطقة و اعتماد صندوق خاص للانفاق على هذه الاستراتيجية.

و أجمع الحاضرون في المائدة التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الحسيمة–الناظور أمس السبت بميضار على الانتقال من الاستشفاء المسكن الى العلاجي في ما يخص أمراض السرطان و تعزيز مستشفيات المنطقة بالموارد البشرية و تبني المقاربة الحقوقية في إعداد جميع البرامج الصحية بها.

اللقاء الذي حضره مسؤولو مندوبيات الصحة و مستشفيات الناظور و الحسيمة و الدريوش و احتضنه مركز الفتح بميضار عرف نقاشا مستفيضا حول واقع الصحة بالمنطقة، حيث أبرز المسؤولون في تدخلاتهم مختلف العوائق التي تعترض عمل المؤسسات الصحية بالأقاليم الثلاثة، كما كان حضور ممثلين عن الجمعيات المهتمة بقطاع الصحة بالمنطقة فرصة لتقديم رؤية المجتمع المدني و نجاحاته و رهاناته المستقبلية.

العروض التي تم تقديمها في الجلسة الصباحية للمائدة ركزت على الرؤية القانونية و التاريخية لمبدأ الحق في الصحة بالمغرب و هي الرؤية التي استفاض الأستاذ أحمد الغلبزوري المحامي بهيئة الحسيمة و عضو اللجنة الجهوية فيها قبل ان يتناوب على المنصة المدير الجهوي للصحة بجهة الحسيمة ثم المفتش الجهوي للصحة بالجهة الشرقية و مناديب وزارة الصحة بكل من الناظور و الحسيمة و الدريوش و الذين قدموا في عروضهم الوضعية الحقيقية لقطاع حسب آخر الاحصائيات.

فيما عرفت جلسة ما بعد الظهر مداخلات لمختلف الفاعلين الجمعويين الذين تطرقوا لمعظم الاشكالات التي يعيشها القطاع، قبل أن تنتهي المائدة بصياغة أكثر من 20 توصية تصب في ضرورة تحسين وضعية الاستشفاء و العلاج بأقاليم الريف و استمرار التنسيق بين مؤسسات الدولة و المجتمع المدني لصياغة و تنفيذ البرامج الكفيلة بتجاوز هذه الوضعية.

هذا و قد اكدت ذة سعاد الادريسي رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان في كلمتها الختامية ان اللجنة مستمرة في القيام بمهامها كوسيط بين مؤسسات الدولة و المجتمع المدني و ان هذا اللقاء الذي سبقته لقاءات اخرى حول السجون و الصحة العقلية و غيرها يأتي في إطار سياسة اللجنة بدعم الشراكة و التنسيق بين مختلف الفاعلين الجمعويين و المؤسساتيين لتنسيق جهودهم لتطوير جميع القطاعات الحيوية بالمنطقة

مراسلة

http://tetouanplus.com/news.php?extend.2311

Médecine légale: une étude du CNDH appelle à la création d'un cadre institutionnel national

10/07/2013

Une étude réalisée sur les activités médico-légales au Maroc prône la mise en place d'un cadre institutionnel national pour l'activité médico-légale, a indiqué lundi à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

L'étude intitulée «les activités médico-légales au Maroc : la nécessité d'une réforme globale» a pris en compte 11 références internationales des droits de l'Homme ainsi que des textes de la législation nationale dont certains remontent à la période du protectorat, a ajouté M. El Yazami dans une déclaration à la presse lors de la présentation de cette étude.

Des enquêtes de terrains ont été effectuées dans sept villes marocaines dans l'ensemble des services concernés dans ce domaine, a poursuivi le président du CNDH.

Elle recommande aussi une révision profonde des textes législatifs et réglementaires régissant ce métier, une amélioration substantielle de l'offre en matière de médecine légale et une réflexion sur la dimension des ressources humaines et du financement, a précisé M. EL Yazami.

Commanditée par le CNDH, l'étude s'inscrit dans la lignée des mémorandums du Conseil accompagnant le débat national sur la réforme de la justice (Cour constitutionnelle, exception d'inconstitutionnalité, Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, etc.).

Outre la création d'un cadre institutionnel national pour les activités médico-légales, cette étude préconise de mettre en place un cadre légal et réglementaire pour les activités médico-légales, mettre le service public hospitalier au cœur du dispositif, revoir les textes réglementaires fixant les critères exigés pour l'inscription sur les tableaux des experts, conforter la formation de tous les intervenants et assurer un financement pérenne.

Cette étude, présentée par le médecin chef de l'Institut médico-légal du CHU Ibn Rochd-Casablanca, Hicham Benyaich, a été réalisée grâce à un travail minutieux de recherche et d'analyse documentaire et une vaste étude de terrain menée, entre le 18 janvier et le 12 février 2013, dans sept villes du royaume. Il s'agit de Tanger, El Jadida, Safi, Khouribga, Rabat, Fès et Casablanca.

Elle a permis non seulement de dresser un état de lieux concernant la qualité de l'exercice des activités médico-légales, mais également d'identifier les enjeux clés relatifs à la réforme du système national de la médecine légale, a indiqué l'expert et professeur agrégé de médecine légale.

Cette étude, a-t-il dit, porte sur les activités de médecine légale liées aux décès, levée de corps, notamment les activités en rapport avec la délivrance des certificats médico-légaux dans différents contextes notamment dans le cadre d'agression sexuelle, accidents de travail, accidents sur la voie publique et l'examen de personnes en garde à vue. Il s'agit également des activités en rapport avec l'expertise médico-judiciaire mandatée par la justice.

Parmi ses principales recommandations, figure également la création d'un espace de concertation et de dialogue entre les différents intervenants dans ce domaine en vue de promouvoir la médecine légale dans notre pays, a-t-il avancé. L'une des étapes les plus importantes est d'adapter le cadre réglementaire aux exigences de qualité, a relevé M. Benyaich.

Selon cette étude, le Maroc ne compte que 13 spécialistes en médecine légale (dont deux professeurs assistants et un professeur agrégé) et un seul service hospitalier universitaire dans cette discipline.
Des formations spécifiques à certains champs d'activité médico-légale ont été dispensées et ont permis de former pour les activités autopsiques environ 70 médecins des Bureaux municipaux d'hygiène (BMH), 15 médecins gendarmes et quelques 300 médecins aussi bien du secteur privé que du secteur public en expertise médicale.
Pour un cadre légal et réglementaire des activités médico-légales
L'étude, confiée à une équipe multidisciplinaire, a pour objectifs d'attirer l'attention sur les enjeux cruciaux liés aux activités médico-légales et leurs rapports étroits avec les droits de l'Homme concernant les victimes, les mis en cause ou les condamnés et ce, à toutes les phases du processus judiciaire. Elle vise également à analyser les textes législatifs et réglementaires permettant de désigner un médecin comme auxiliaire de la justice et à encadrer son activité.
L'étude vise aussi à identifier, à travers l'observation des structures médico-légales et le profil des médecins prestataires d'actes médico-légaux, certains déficits du système national de médecine légale, à mettre à la disposition des départements ministériels concernés des propositions et recommandations visant à donner un cadre institutionnel à l'activité médico-légale avec un réseau de structures homogène, cohérent et évolutif impliquant des dispositifs de contrôle et d'évaluation, afin de répondre aux exigences d'efficacité, de sécurité et d'égalité des citoyens devant la justice.
L'étude a également pour ambition d'inciter à une meilleure coordination entre les acteurs institutionnels et ceux de la société civile pour la création d'un espace de réflexion et de conception des politiques visant à promouvoir la médecine légale et la formation dans ce domaine.

http://www.jamiati.ma/Pages/M%C3%A9decinel%C3%A9galeune%C3%A9tudeduCNDHappelle%C3%A0lacr%C3%A9ationd%E2%80%99uncadreinstitutionnelnational.aspx

Reporte semanal de antisemitismo

Escuchar este texto

Pintadas antisemitas fueron encontradas en los últimos días en Polonia, Canadá, Nueva York y distintas ciudades de Italia. En tanto crece la polémica contra los grupos de extrema derecha que cuentan con representación parlamentaria en Grecia y Hungría.

Grafitis antisemitas

Varsovia, Polonia. En la entrada al antiguo bunker que hizo las veces de comandancia de la organización judía combatiente al mando de Mordejai Anilewicz, durante el Levantamiento del Ghetto de Varsovia, ocurrido entre el 19 de abril y el 16 de mayo de 1943, apareció pintada la frase "Juden raus" (judíos afuera, en alemán).

Montreal, Canadá. En la vereda del negocio de la cadena "Naot", de venta de calzado de fabricación israelí, escribieron con pintura roja la leyenda "Fuck Israhell" entre dos cruces esvásticas.

Far Rockaway, Nueva York. En una columna del cerco de la Yeshiva (Academia de estudios religiosos judaicos) "Ateret Shimon", en donde también funciona una sinagoga, escribieron "matar a los judíos"; una leyenda igual apareció sobre la cobertura exterior de aluminio de la pared de una casa ubicada en otro lugar de la localidad.

Brooklyn, Nueva York. En la puerta del consejo directivo de la comunidad judía del Distrito XII escribieron un mensaje que incluía las palabras "cerdos judíos".

Padua, Italia. Frente a la oficina central de la comunidad judía de este importante centro económico del norte de Italia fue pintada una cruz esvástica; y otras aparecieron a menos de diez metros de la sinagoga del lugar acompañadas de la inscripción "Todos estuvimos en Dachau", "1933" (año en el que Hitler asumió el poder) y el emblema de la organización neo-fascista "Terza Posizione" ("la tercera posición", en italiano) y varias cruces celtas.

Milán, Italia. En las cercanías de de una sinagoga y de un templo de Testigos de Jehová, en Via Dei Gracchi, cerca de Piazzale Tripoli, al oeste de Milán, apareció escrita la palabra "Intifada".

Propaganda neonazi en Sachsenhausen

En el lugar donde se levanta un monumento recordatorio en el campo de concentración de Sachsenhausen se estuvo repartiendo material de propaganda del partido NPD (Nationaldemokratische Partei Deutschland, Partido Nacionaldemócrata de Alemania) partido político alemán de orientación nacionalista alemana, calificado en general como partido de extrema derecha e ideología neofascista, que tiene

representación parlamentaria en varios Landtag (Parlamento autónomo) regionales. De acuerdo a un testigo también propaló "música de derecha" (con letra) desde el interior de un vehículo.

Sachsenhausen es un campo de concentración, ubicado en la población de Oranienburg, Brandeburgo, Alemania, construido por los nazis en 1936 para confinar o eliminar masivamente a opositores políticos, judíos, gitanos, homosexuales, posteriormente también prisioneros de guerra y Testigos de Jehová.

Símbolo nazi en una botella de cerveza

En la ciudad de Dorsten, en el distrito de Recklinghausen de Renania del Norte-Westfalia, sobre un estante de una estación de servicio se encontró una botella de cerveza que tenía grabado una cruz esvástica y un Maguen David. La policía local, al ser denunciado el hecho, está tratando de identificar a quien talló esos símbolos, aunque suponen que puede haber sido un cliente del lugar o un operario mientras se llenaba la botella.

Australia: Parlamentario del partido Verde junto a negador de la Shoá

David Shoebridge, miembro del Parlamento de Australia en representación del partido Verde, de New South Wales (Nueva Gales del Sur) invitó a Frederick Toben a unirse a él en un paseo en lancha en el puerto de Sydney, para recolectar fondos para Gaza.

Frederick Toben es un conocido negador de la Shoá de Australia, cumplió una pena de prisión por negar el Holocausto en el año 1990 y otra durante la última década por violar en forma grave una orden judicial que le prohibió publicar en su sitio de internet material ofensivo contra los judíos.

Preguntas antisemitas en una universidad de Marruecos

Un examen tomado a alumnos de Bellas Artes y Ciencias Sociales de la universidad Mohammed I, en la ciudad de Ug'hda, al este de Marruecos, se incluyeron preguntas antisemitas, por ejemplo: "Cómo prueba la historia de los judíos su odio hacia los demás" y "Cómo justificaría el hecho de que entre los judíos la inmoralidad y el ser descarriados constituyen de hecho su abismo espiritual": a la vez que se les solicitaba a cada alumno que. "Utilice hechos históricos para demostrar sus respuestas".

Al ser difundido periodísticamente una copia del examen, el presidente del Comité por los Derechos Humanos, Driss El Yazami, informó que inició una investigación respecto del caso, mientras que Ahmed Gayet, Presidente de la Organización marroquí por el Pluralismo repudió públicamente al profeso que elaboró el cuestionario, él que fue "temporariamente suspendido de su cargo".

Theodorakis: fuerte crítica a Aurora Dorada

Mikis Theodorakis (87), uno de los más famosos artistas de Grecia, envió una carta al presidente del Comité Central de Comunidades judías en Grecia, David Saltiel, donde expresa su profunda indignación ante lo que él llamó "declaraciones absolutamente inaceptables" que se dejaron oír por parte de legisladores de la agrupación partidaria "Aurora Dorada", que niegan que la Shoá haya tenido lugar.

En una carta abierta, que fue publicada bajo el título de "Debemos reaccionar ahora, mientras aún estamos a tiempo", Mikis Theodorakis utilizó la palabra "vergüenza" para referirse al hecho de que cómo puede ser que un miembro del Parlamento griego pueda llegar a poner en tela de juicio en el estrado de los oradores del Parlamento la existencia de la Shoá nazi contra los judíos, el crimen más grande que se haya cometido alguna vez en toda la historia de la humanidad, y agregó que eso es algo que "mancilla la imagen de toda nuestra nación".

Formación de un grupo antisionista en Hungría

Eniko Hegedus y Elod Novak, parlamentarios de Jobbik (Jobbik Magyarországért Mozgalom - Movimiento por una Hungría Mejor) el partido de extrema derecha húngaro, convocaron a los medios de comunicación a una conferencia de prensa, para anunciar que el Parlamento se propone crear un "grupo antisionista".

Ante este hecho Laszlo Kover, director del Departamento de Prensa del Parlamento húngaro, sostuvo que ciertas organizaciones que podrían dañar a los intereses de Hungría, como por ejemplo la fracción "anti sionista", no surgieron ni surgirán en el Parlamento.

Australia: boicot antiisraelí

Durante el último semestre, la Asociación de Estudiantes de la universidad apoyó el boicot académico del profesor Jake Lynch contra Israel. Lynch anunció públicamente que se oponía terminantemente a trabajar con el profesor israelí Dan Avnon, de la prestigiosa Universidad Hebrea de Jerusalem, uno de los promotores de la coexistencia árabe – israelí. Lynch también llamó al boicot contra el Tejnión de Haifa.

A Jake Lynch lo acompaña en su propuesta de boicot el profesor Stuart Rees y a pesar de las enérgicas manifestaciones de repudio por parte de políticos de las principales corrientes y destacadas personalidades del quehacer público, también contaron con el apoyo de la parlamentaria del partido laborista Lynda Voltz y de la destacada personalidad televisiva Mary Kostakidis.

El abogado Andrew Hamilton, del estado de Nueva Gales del Sur, Australia, subrayó que de acuerdo con la ley australiana contra la discriminación racial del año 1975 (Acta Contra la Discriminación Racial de 1975) "es ilegal para una persona cometer todo acto de distinción, separación, rechazo, limitación o preferencia basándose en la raza… el origen nacional o el origen étnico, cuyo objetivo o resultado sea la negación o el impedimento o la perturbación del reconocimiento, el goce o la concreción, en base a la igualdad de oportunidades de todo derecho humano o libertad básica en lo político, económico, social, cultural o en todo otro campo de la vida pública".

Escocia: aumentaron los ataques a judíos

Según datos publicados por el gobierno de Escocia surge que hay unos 27 cargos criminales relacionados con ataques a judíos entre el mes de abril del año 2012 y marzo de este año, en comparación con los 14 cargos durante los 12 meses anteriores.

El Comité escocés de Comunidades judías (SCoJeC) declaró que el informe es una evidencia de una tendencia hostil, en la que los judíos están expuestos 20 veces más a enfrentarse contra el odio religioso que los católicos, y varias veces más que los musulmanes.

Alex Salmond, ministro del gabinete de gobierno escocés, expresó que apoya la tendencia de tolerancia cero con los crímenes xenófobos durante una reunión que mantuvo con la dirigencia judía.

http://www.cciu.org.uy/news_detail.php?title=Reporte-semanal-de-antisemitismo&id=9556